

هذه الشركات أمام خيارين .. تعديل أنظمتها وتأخذ دورها في التنمية الاقتصادية أو حلها رعد لـ «الوطن»: مشروع قانون خاص يمنح أكثر من ١٠٠٠ شركة مالية وتجارية عامين لتعديل عقود تأسيسها حسب قانون الشركات

محمد منار حميجو

كشف رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة في مجلس الشعب محمد رعد أن هناك أكثر من ألف شركة مالية وتجارية في سورية سوف تستفيد من مشروع القانون الخاص بمنح مهلة سنتين للشركات لتعديل أوضاعها وتعديل عقود تأسيسها وأنظمتها الأساسية حسب قانون الشركات الصادر في عام ٢٠١١. وفي تصريح لـ «الوطن» أوضح رعد أن مشروع القانون، الذي أنهت اللجنة مناقشته تمهيداً لعرضه تحت قبة المجلس لإقراره، أهمية كبيرة لاستمرار عمل الشركات التي تسوي وضعها والحفاظ على أموال المساهمين وضمان حقوق خزانة الدولة في حقوق العائدات التي تعود لها. معتبراً أن ذلك يعكس إيجاباً على تحريك عجلة الاقتصاد الوطني، مضيفاً: أصبحنا حالياً في مرحلة أن الحكومة تبحث عن تدوير العجلة الاقتصادية وبالتالي هذه الشركات أمام خيارين إما أن تقوم بتعديل وضعها وتعديل أنظمتها وفق القانون الحالي وأن تأخذ دورها في التنمية الاقتصادية والخيار الثاني إلغاؤها وحلها.

ويمنح رعد أن قانون الشركات صدر في عام ٢٠١١ وأعلى حسب المادة ٢٢٤ من القانون النافذ للشركات التي تخضع لأحكامه مهلة سنتين لتعديل أوضاعها وإجراء التعديلات اللازمة على عقود تأسيسها وأنظمتها الأساسية، مؤكداً أنه تم تأجيل الموضوع أكثر من مرة نتيجة الحرب على سورية خلال السنوات الماضية وحالياً جاء مشروع القانون بمنح الشركات سنتين لتعديل أوضاعها حسب القانون الصادر في ذلك العام.

رعد لفت إلى أنه في حال لم تعط هذه الشركات هذه



المهلة فإنها تعتبر لاغية، مشيراً إلى أن هناك بنياً في المادة ٢٢٤ من القانون الحالي تضمن أنه يجب أن يطلب أمين السجل التجاري من المحكمة المختصة التي يوجد في دأرتها مركز الشركة الرئيسي حل أي شركة لا توفق أوضاعها وعقودها وأنظمتها مع أحكام هذا المرسوم التشريعي بعد مضي سنتين على إقرار القانون، وبالتالي كان لابد من مشروع القانون الذي يدرس حالياً في المجلس بأن يعطي مهلة للشركات التي لم توفق وضعها بالقيام ذلك حسب القانون الحالي.

ينعكس إيجاباً على تحريك عجلة الاقتصاد الوطني

وأشار إلى أن هناك شركات سوت وضعها بعد صدور القانون في عام ٢٠١١ في حين أن هناك شركات أخرى لم تستطع القيام بذلك نتيجة ظروف الحرب على سورية. وأشار رعد إلى أن هناك ارتفاعات في الأسعار في الأسواق غير مقبولة وغير مبررة بأي شكل من الأشكال، مشيراً إلى أنه يمكن أن تكون هناك مبررات لهذه الارتفاعات لأوضاعها حسب قانون الشركات الحالي، لافتاً إلى أن لكل شركة هيئتها العامة لإعداد إجراءات التعديل لأنظمتها الداخلية حسب القانون.

وفي موضوع آخر أكد رعد أنه توجد في اللجنة خطة

زيادة في الأمراض المزمنة عند العمال

مدير الصحة والسلامة المهنية في التأمينات: ١٧٨ ألف منشأة يراقبها ٣٣ مفتشاً ومراقباً فقط في جميع المحافظات

محمود الصالح

كشف مدير الصحة والسلامة المهنية في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عددي عامر خلال الندوة التي أقيمت في دمشق حول الصحة والسلامة المهنية، عن تراجع في عدد حوادث العمل في وقت زاد فيه عدد العمال الذين تعرضوا للأمراض المهنية. وأكد عامر في تصريح لـ «الوطن» أن الأمراض المهنية هي من أبرز المخاطر التي يتعرض لها العمال، خصوصاً مع تقدمهم في السن وفي سنوات العمل، مما يراكم لديهم أضراراً تعرضوا له خلال أداؤهم للعمل.

وقال: من خلال متابعتنا في المؤسسة لتوفير الخدمات الصحية للعمال في القطاعين العام والخاص نجد ازدياداً في عدد الأمراض المهنية التي يتعرض لها العمال، فقد كانت في عام ٢٠١٤ حالات إصابات بأمراض مهنية ٨٠٩ حالات فقط، وتزايد عددها لتصل في عام ٢٠٢٠ إلى ١٨٤٧ حالة، في الوقت ذاته انخفض عدد الحوادث التي يتعرض لها العمال في معرض تأديتهم لعملهم، وذلك نتيجة الزيادة الوعي في التعامل مع وسائل الإنتاج، وزيادة وسائل الحماية في أماكن العمل، حيث انخفض عدد حوادث العمل من ٢٤٤٨ حالات عمل في عام ٢٠١٤ وتجاوزت ٢٠١٤ تجاوزت ١٠٨ مليون ليرة، وأصبح هذا المبلغ يرتفع بشكل تدريجي إلى ٨٢٩ حدث عمل في عام ٢٠٢٠، وهذا مؤشر جيد على التزام العمال



بالتعليمات الصحية والسلامة المهنية، ونتيجة تفعيل دور المديرية في إقامة دورات وتوجيه عمل، وتأمين تجهيزات حديثة، وعن التفقات التي تقدم في معالجة إصابات العمل بين عامي ٢٠١٤ أنه تم صرف معاشات العمل من ٢٤٤٨ حالات عمل في عام ٢٠١٤ تجاوزت ١٠٨ مليون ليرة، وأصبح هذا المبلغ يرتفع بشكل تدريجي إلى ٨٢٩ حدث عمل في عام ٢٠٢٠، وهذا مؤشر جيد على التزام العمال

هذه المعادن. المشرفة الصحية رحاب الشومري قالت: إن من أهم الأسس والمركبات لتنظيم النقابي، ترسيخ الحقوق العمالية وتوفير الحماية القانونية لها، وذلك من خلال نشر الوعي العمالي وتعميقه لدى الطبقة العاملة وجعلها من الأدوات الرئيسية في مسيرة البناء والتنمية، وانطلاقاً من هذا المفهوم تأسست عدة منظمات دولية تعنى بالسلامة والصحة المهنية. وتُصنف المخاطر التي تواجه العامل لمخاطر هندسية مثل خطر السقالات والارتفاعات الشوكية والمتحركة، ومخاطر فيزيائية، التعرض لدرجة حرارة أكثر من ٣٠ م لمدة طويلة.. وهناك مخاطر حيوية هي التي تسببها الجراثيم والبكتيريا والفيروسات المسببة لتلوث الهواء والماء والغذاء والتربة ومثال عليها جاذبة كوروننا. ومخاطر كيميائية كالمواد المرشحة ومخلفات مكافحة الحشرات وبقايا المنظفات الكيميائية والمواد المسرطنة والمواد السريعة الاشتعال والمواد الطيارة. ولفتت إلى أهمية التفتيش الصحي كآهم وسيلة لمكافحة الخطر، الذي يجب أن يبدأ من إدارة المنشأة ومن ثم العمال، فعند إدراك الإدارة للمخاطر المحتمل حدوثها في المنشأة ووضع الخطط لتلافيها، وتفعيل وتطوير الجهاز القائم بالتفتيش بكشف المخاطر المهنية داخل المنشأة، يمكن حماية العمال والممتلكات بأن معة.

للمرة الأولى لخريجي الصيدلة في سورية .. امتحان البورد العربي عميد كلية الصيدلة لـ «الوطن»: الامتحان باللغة الإنكليزية وبإشراف اتحاد الصيدلة العرب والشهادة تخوله العمل في أي بلد عربي

فادي بك الشريف

كشفت عميد كلية الصيدلة في جامعة دمشق الدكتورة جميلة حسيان لـ «الوطن» عن المشاركة للمرة الأولى في سورية لخريجي الصيدلة في امتحان البورد العربي، مؤكدة أنها تجربة جيدة وتتعمد إيجاباً على الخريجين.

وأكدت حسيان أنه تم تكليفها من اتحاد الصيدلة العرب للإشراف على الإختبارات التجريبية التي أجريت بشكل إلكتروني عبر برنامج (اون لاين)، منوهة بشمولية الامتحان ودقته، كما أنه يتضمن ٢٠٠ سؤال باللغة الإنكليزية بوجود لجان إشراف على الامتحان مع اللجنة في مصر. وحول انعكاس البورد السوري على الطلبة السوريين، أشارت حسيان إلى مميزات البورد الصيدلاني العربي واستطاعة أي صيدلاني بموجبه أن يمارس مهنة الصيدلة خارج البلاد أو أي بلد عربي من دون معادلة الشهادة، فشهادة البورد تخوله مزاوله العمل. وأكدت أن ما ينطبق على الطلبة السوريين ينطبق على الطلبة الوافدين، حيث يتم اعتماد البورد السوري كبديل من معادلة الشهادة.

وأوضحت عميد كلية الصيدلة أنه من المقرر أن تجري الامتحانات الكتابية النهائية خلال ٢٠ يوماً وذلك بشكل إلكتروني كل دولة على حدة، علماً أن الخريجين الذين سجلوا فيه هم ثلاثة من جامعات دمشق وتشرين وحلب، تقدم اثنان لامتحان التجريبي وكانت نتائجها جيدة، مضيفة: تم إرسال الأسئلة عبر (الواتس) وتم



وعلمت «الوطن» أنه سنوياً يتقدم المئات من الطلبة إلى امتحان البورد على مستوى الوطن العربي وفي مختلف التخصصات، علماً أن مقر المجلس العربي للتخصصات الصحية المؤقت ما زال في الأردن بالرغم من المطالبة بعودة المقر الدائم إلى سورية. هذا ويتضمن «البورد العربي» مختلف التخصصات الأساسية في الطب البشري من جراحة وباطنية، وتشمل حالياً الأذنية والعينية إضافة إلى الأطفال والعظمية ومجموعة كبيرة من التخصصات، كما أن مئات الطلاب السوريين حصلوا على شهادة البورد العربي الذي يتضمن فصلاً كتابياً وشفهياً على مرحلتين، علماً أن الشهادة معترف بها في مختلف الدول العربية.

وبموجب الشهادة يحق للطبيب العمل فيها وتعادل بشهادة الدكتوراه في بعض الدول، كما أن الشهادة معترف فيها داخل القطر كبديل عن البورد السوري، وفي حال اجتاز الطالب الامتحان الكتابي يخضع للامتحانات السريرية التطبيقية التي تتضمن عمليات وحالات سريعة.

وتضم هيئة البورد العربي أميناً عاماً وأميناً للسر وهيئة التدريب وعدة مكاتب ضمن عملها لإجراء الامتحانات على اختلافها، كما يوجد مجلس علمي لكل تخصص من التخصصات الطبية، كما أن الهيئة تأسست في التسعينيات، وبقي مقرها في سورية طوال الفترة الماضية قبل الأزمة، إلى أن انتقل مقرها إلى خارج القطر نظراً لتداعلات الحرب، لتجرى امتحاناتها في كل دولة سنوياً.

قبل الامتحان: كورس أول ثلاثة أشهر وكورس ثان بنفس المدة من محاضرين من كل الدول العربية باختصاصات مختلفة لها علاقة بالصيدلة والعلوم الطبية.

سحبها وتوزيعها على الطلاب حيث تزامن الامتحان مع جميع الدول «بالتوقيت نفسه».

مصححو الأوراق الامتحانية بحمص يشكون

نصح الأوراق بدرجات حرارة مرتفعة وعند انقطاع الكهرباء تصبح الممرات عاتمة

حمص - نبال إبراهيم

تحدث عدد من المدرسين القاطنين بريف حمص والمكلفين عملية تصحيح الأوراق الامتحانية بالشهادتين الإعدادية والثانوية بالمحافظة لـ «الوطن»، عن معاناتهم حتى يصلوا إلى مراكز التصحيح بالمدينة صباحاً والعودة إلى منازلهم عصراً وتكديهم عناء السفر يومياً وخاصة مع قلة وسائل النقل العاملة على خطوط الريف ولاسيما قرى الريف البعيدة منها.

ولفتوا إلى أن أذونات السفر التي تصرف لهم لا تغطي نفقات التنقل يومياً، فمثلاً المصححون الذين يقطنون في تليخ أو جب الجراح يدفعون أكثر من ٢٠٠٠ ليرة أجور يومياً على حين أن السفر المغطى لا يتعدى ١٠٠٠ ليرة فقط على «حد قولهم».

وقد تحدث البعض منهم عن أن أعداد المصححين لا تتناسب مع عدد الأوراق



بسبب غياب مدرسين عن التصحيح، متوهين إلى أنه يتم تكليف مدرسين عمليتي المراقبة والتصحيح بينما تم إعفاء عدد كبير من المدرسين من المراقبة أو التصحيح أو العمليتين معاً.

مدير التربية لـ «الوطن»: لا يمكن إيصال المدرسين لقراهم لعدم توفر الإمكانيات إنجاز أكثر من ٧٠ بالنتيجة من عمليات تصحيح المواد الامتحانية بالشهادتين والانتهاه بالعدد الأولى من تنوز

التيار الكهربائي ساعات طويلة خلال عملية التصحيح، وبالتالي تصبح الممرات التي يجلسون فيها عاتمة مما يعوق سير عملية التصحيح بالشكل المطلوب.

المصححات من المراكز، إلا أنه تم العمل حالياً على تأمين سيارات لنقل المدرسين المكلفين التصحيح والقاطنين بالمدينة أو الريف القريب إلى مراكز التصحيح خلال يومي الجمعة والسيبت.

ولفت المرعي إلى أنه يتم تعويضهم ومنحهم وفق القوانين والأنظمة أذونات سفر لمن تتجاوز المسافة التي يقطعها ٥٠ كم، مشيراً إلى أن الحاجة الملحة لخبرة بعض المدرسين بالعملية الامتحانية ولتعويض النقص الذي قد يحصل في إحدى عمليتي المراقبة أو التصحيح هي السبب وراء تكليفهم بالعملتين معاً، مؤكداً أن إعفاء بعض المدرسين من المراقبة أو التصحيح أو من العمليتين معاً تعود لأسباب صحية بعد عرضهم على لجنة طبية تقرر حالتهم الصحية.

وأشار إلى زيادة نسبة التعويضات ٣٠٠